

## التعليم الجامعي والحكم الرشيد في الجزائر

محمد بوقشور

أستاذ مكلف بالدروس

قسم علم الاجتماع

جامعة فرحات عباس/سطيف

### Résumé :

Nier la mondialisation, ses effets, son contenu est une position négativiste, c'est pourquoi la position qui s'avère juste c'est d'étudier les opportunités de la mondialisation, afin de recenser quelles sont les connaissances, les expériences ainsi que les mécanismes qui contribuent à l'organisation de la société moderne.

Mais cela n'est possible a notre sens que par l'expérience et la construction d'une université forte scientifiquement et organisée administrativement.

Cet article a pour vocation de répondre a la problématique qui reste toujours posée, est ce que le pouvoir politique en place en Algérie détient la volonté politique nécessaire afin d'y remédier la situation actuelle de l'université Algérienne.

### المخلص:

يهدف إلى إنكار تيار العولمة ومضامينها موقفا سلبيا، مثلما يعد الانسياق لتياراتها والاستسلام لها والتوجيهاتها موقفا اشد سلبيا. ولعل الموقف السديد هو دراسة مخاطر العولمة وفرصها الواعدة، لتبيان ما يمكن أن تتسلح به من معارف وخبرات واليات وتنظيمات مجتمعية لبناء قوة المجتمع الذاتية، في مواجهة العولمة والتكيف معها. وتلك مسؤولية كبرى تقع على عاتق الجامعة بما يمكن أن تحدته من تأثيرات في ثقافة المجتمع حاضرا ومستقبلا في إعداد طلابها ونتائج بحوثها، و بناء عليه...فلعل السؤال الذي يطرح نفسه علينا بالبحاح هنا هل نملك السلطة الحاكمة في الجزائر الإرادة لتفعيل دور الجامعة، والاستفادة من هذا الدور لترشيد أسلوبها في الحكم وإدارة المجتمع؟ وللإجابة على هذا السؤال ستركز المداخلة على محورين أساسيين هما:

-النظام السياسي والحكم الرشيد في الجزائر.

-الجامعة الجزائرية ودورها في ترشيد الحكم بالجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** النظام التربوي، التكوين، الحكم الرشيد، العولمة... الخ.

**مقدمة:**

يعتبر إنكار تيار العولمة ومضامينها موقفا سلبيا، مثلما يعد الانسحاق لتياراتها والاستسلام لها ولتوجهاتها، كما لو كانت قدرا محتوما موقفا أشد سلبية ولعل الموقف السديد هو دراسة مخاطر العولمة وفرصها الواعدة لتبيان ما يمكن أن نتسلح به من معارف وخبرات وآليات وتنظيمات مجتمعية لبناء قوة المجتمع الذاتية في مواجهة العولمة والتكيف معها. وتلك مسؤولية كبرى تقع على عاتق الجامعة بما يمكن أن تحدثه من تأثيرات في ثقافة المجتمع حاضرا ومستقبلا في إعداد طلابها ونتائج بحوثها. ومن ثم تظل ضرورة تكوين القوة المجتمعة كإحدى الإشكاليات الهامة التي يتصدى لها العلم والمعرفة والتكنولوجيا في تكوين الجامعة الجديد باعتبارها من أدوات العصر وأسلحة المستقبل، وهي الكفيلة بتمهيد الطريق لاقتحام أسواق الاقتصاد العالمي والرفع من مستوى الحياة وتحسين نوعيتها، وتنمية ثقافة وطنية، تجمع بين الأصالة والمعاصرة والتجدد وتستثمر في ثورة المعلومات بعقل ناقد وخبرة واعية.

ولكن في الوقت الذي تشتد فيه رياح العولمة محملة بالتحديات العلمية والتكنولوجية والاتصالية، تتراجع فيه الجامعة الجزائرية في قيامها برسالتها الأساسية في نقل المعرفة ونقذها وإنتاجها وتجديدها وكذا العمل على تخريج مواطن قادر على التعامل مع تحديات الوطن الداخلية والخارجية بل على العكس من ذلك فالجامعة ما فتئت تقترب في خطابها من خطاب السلطة، سواء أكان ذلك رغبة أو رهبة، الشيء الذي انعكس سلبا على إنتاجها ومستوى التكوين بها، وكأنه يراد لها أن تبتعد عن دورها في تكوين العقل المتجدد لتنظيم مجتمع متجدد في عالم متجدد. فعقول المنتسبين إليها من أبناء وبنات المجتمع تواجه معوقات في تحصيل العلم ومناهج التفكير العلمي، في حين لا يتوفر أساتذتهم على شروط إنتاج العلم والمعرفة في أغلب الأحيان ولا تستغل نتائج البحوث العلمية والتطبيقية على قلتها في مجالات السياسة والاقتصاد وإدارة المجتمع.

التعليم الجامعي والحكم الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه علينا إلحاح هنا هو هل تملك السلطة الحاكمة في الجزائر الإرادة لتفعيل دور الجامعة والاستفادة من هذا الدور لترشيد أسلوبها في الحكم وإدارة المجتمع؟

وللإجابة على هذا السؤال سوف تركز المداخلة على محورين أساسيين هما:

أولاً: النظام السياسي والحكم الرشيد في الجزائر.

ثانياً: الجامعة الجزائرية ودورها في ترشيد الحكم بالجزائر.

### أولاً: النظام السياسي والحكم الرشيد في الجزائر:

قد يصعب الحديث عن الحكم الرشيد في غياب العدالة لان الدولة المحترمة هي الدولة القوية والعدالة التي تسخر القوة لخدمة العدالة وتسخر فيها العدالة لخدمة الجميع بدون استثناء ولن تتمكن العدالة من لعب هذا الدور إلا بتحقيق الاستقلال الفعلي لها وذلك بالفصل بينها وبين باقي السلطات وعليه فالحديث عن الحكم الرشيد في الجزائر يجزنا إلى تناول النظام السياسي لمعرفة طبيعته ومدى استعداده لترشيد الحكم وقبلها لا بد من محاولة تعريف الحكم الرشيد.

#### 1- حول الحكم الرشيد:

رغم التحفظ الذي يمكن إبدائه حول مفهوم الحكم الرشيد باعتباره ترجمة غير دقيقة لعبارة (Good governance) في اللغة الإنجليزية، الذي أصبح يستخدم منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقديمي<sup>1</sup>، إلا أنه يمكن محاولة الوقوف عند أهم معاييرها كما تحددها بعض الدراسات<sup>2</sup> وهي:

1 - حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - العدد 309 نوفمبر 2004، ص: 41.  
2 - نفس المرجع والصفحة.

- المحاسبة والمساءلة
- الاستقرار السياسي
- فعالية الحكومة
- نوعية تنظيم الاقتصاد وحسن إدارة القطاع العام
- حكم القانون (دولة القانون)
- التحكم بالفساد و محاربه
- خفض النفقات العسكرية
- المشاركة والشفافية
- المساواة وتكافؤ الفرص
- الرؤيا الإستراتيجية.

### أهلا: النظام السياسي في الجزائر: من الحزب الواحد إلي التعددية السياسية:

غم من أن الاحتلال الفرنسي عمل طيلة فترة تواجده بالجزائر على تحطيم النخب القائمة، وأزاح الزعامات التقليدية، كما عمل على إنهاء كل الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الوطنية (الجزائرية). إلا أن ذلك لم يشن الشعب الجزائري على مقاومته بالإمكانات المتاحة، وما اندلاع المقاومات الشعبية الواحدة تلو الأخرى ثم ظهور الحركة الوطنية إلا دليل على ذلك. ويجمع الباحثون على أن الحركة الوطنية قد نمت منذ ظهورها في الأوساط المهجرية مع تكوين "نجم شمال إفريقيا"، وفي الأوساط الإصلاحية للعلماء المسلمين "كحركة الشيخ عبد الحميد بن باديس". كما يذهب الكثيرون إلى أن النخب ذات الأصول الاجتماعية المتوسطة لم تلعب سوى دور ثانوي نظرا إلى أنها التحقت بها متأخرة، أي بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى كونها كانت واقعة في الغالب تحت تأثير اسفافة الفرنسية. أما ما يسمى بالزعماء التاريخيين الذين فجروا ثورة أول نوفمبر 1954م، وكذلك إطارات جيش التحرير، فإنهم

التعليم الجامعي والحكم الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

ينسبون في غالبيتهم إلى الفئات الوسطى للمجتمع الريفي، هذه النخب الريفية الصغيرة استطاعت بفضل الشعارات التي رفعتها أن تجند جموع الفلاحين الذين شكلوا قاعدة العمل المسلح للثورة التحريرية<sup>3</sup>

وإذا كانت النواة الأولى للدولة الجزائرية المستقلة قد تشكلت إبان فترة حرب التحرير (مؤتمر الصومام و نتائجه، الحكومة المؤقتة...) فإن مصير الجزائر المستقلة لم يكن مرتبطا بالنخبة السياسية- فقد وقعت إما تصفيتها أو إبعادها منذ البداية- ولكنه ارتبط بالعلاقة التي قامت بين الجيش من ناحية وجماهير الفلاحين من ناحية أخرى وقد كتب "محمد حربي" في تحليله لهذه الظاهرة قائلاً: " أنه لا يمكن اعتبار حركة التحرير حركة فلاحين... إن مشاركة الفلاحين كانت هامة على المستوى الميداني و لكنها سلبية على مستوى التوجيه والوعي... إن نظرية الثورة انطلاقاً من الريف التي صاغها "فانون" تعلن في الواقع نهاية الحركة الفلاحية، وتملكها من طرف الشرائح الوسطى التي نشأت داخل الجيش"<sup>4</sup>.

وبتجاوز فترة الغليان الثوري الأولى تجلت حقيقتان: الأولى هي ظهور جيل جديد أفرزته الحرب، لا صلة له بالأحزاب السياسية ولا علاقة له بالعالم الخارجي. أما الثانية: فهي إصرار الإطارات العسكرية على احتكار التمثيل السياسي للشعب، وإبعاد أعضاء الأحزاب السياسية القديمة.

### 1. جبهة التحرير الوطني والاحتكار الدستوري للتمثيل:

تمتعت جبهة التحرير الوطني منذ بداية الاستقلال باحتكار دستوري للتمثيل، إذ يقر البند الثالث والعشرون من الدستور الجزائري لسنة 1963م بأن السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها عبر ممثليه في مجلس وطني معين من قبل

3- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،

1999، ص 42.

4- نفس المرجع والصفحة.

جبهة التحرير الجزائرية. كما يذهب البند 128م دستور 1976م إلى إقرار الحقيقة نفسها. لكن الخطوة الأهم كانت تتم على مستوى اختيار المرشحين الذين يقع قبولهم من طرف الحزب أين يتم الاختيار الفعلي لهم داخله وليس خارجه، وطبعاً فالاختيار يتم حسب الولاء وليس حسب الكفاءة. وغالباً ما يكون المرشحون الذين يقع قبولهم من طرف الحزب واثقين من عملية انتخابهم في البرلمان، لأن عملية الاقتراع ليست في الواقع سوى عملية تقنين وتأكيد للاختيار الذي جرى من قبل<sup>(5)</sup> وبالتالي فالانتخاب يعتبر بهذه الطريقة غير ديمقراطي لأنه حسم من طرف قيادة الحزب، فضلاً عن كون المترشح يبقى جراً ذلك، مديناً بشكل كامل ودائم لقيادة الحزب صاحبة الفضل عليه. أما من يحتمل تحولهم إلى خصوم في المستقبل أو يشتبه في ولائهم إلى جهات أخرى فإن قيادة الحزب ممثلة في المكتب السياسي كانت تبدل كل جهودها لإبعادهم، وذلك بغية التوصل إلى مجلس طيع وتابع. وبالفعل فإن أهم ما تميز به هذا المجلس هو أن حجم تمثيلية الموظفين الحكوميين فيه ما فتئ يتسع، فبعدما كان جد متواضعاً في انتخابات 1962م بـ: (02.6%)، ارتفع ليصل في انتخابات 1977م إلى زهاء: (65%) من مجموع المنتخبين، وإذا أضيف لهم عدد الأعضاء الدائمين في الحزب الذين انتخبوا لنفس العهدة، تصل نسبة تمثيلهم إلى قرابة: 85%. وكما يلاحظ "زهير مظفر" فهؤلاء النواب أصبحوا الأداة الممتازة لترويض المؤسسة التشريعية<sup>(6)</sup> وبذلك تداخل الوظيف مع السياسة، وتم ذلك على حساب التمثيل الشعبي وباسم الشعب. وقد صار تفوق التمثيل الحكومي على التمثيل الشعبي خلال فترة الثمانينات أكثر وضوحاً. وتؤكد بذلك استمرار

(5) - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 45.

(6) - نفس المرجع، ص 51.

التعليم الجامعي والحكم الرشيد..... أ. محمد بوقشور

حرص الدولة على جعل مجلس النواب مجالا سياسيا ثانويا، وصد الأبواب في وجه كل المبادرات المستقلة والمواقف المخالفة.

وأمام نفسي هذه الظاهرة لم يكن من الصعب التفتن إلى أن هناك توجهها واضحا لتوظيف البرلمان، ففي تقسيم مفضوح للأدوار، كان التنفيذي يعمل على تأمين الوظيفة الأصلية للنائب بعد خروجه، في حين كان النواب يعملون كل شيء لكي يحسنوا التقاط البت الحكومي.

وإذا كانت القيادة السياسية حينها واعية بأنها تقوم بدور ثوري أو على الأقل كانت تدرك أنه يفترض أنها تقوم به، فإنها كانت تقوم بهذا الدور من "القمة" وباسم المصلحة الوطنية ومصصلحة الشعب حسب زعمها. ولذلك فالمشاركة السياسية التي كانت تسمح بها، تقوم على مبدأ التعبئة كمبدأ أساسي وكإجراء نظامي، لكن التعبئة تتطلب مؤسسة حزبية قوية قادرة على تأطير الجماهير وتسييس الطلبات الاجتماعية والفئات الاجتماعية التي تدافع عنها، وهذا الشرط لم يكن متوفرا، إذ يجمع الباحثون والملاحظون على الضعف السياسي والاجتماعي لجبهة التحرير الوطني، هذا الضعف صار أكثر جلاء مع نهاية الثمانينات، بدليل أنها وجدت صعوبات كبيرة في التعامل مع أحداث أكتوبر 1988 ونتائجها، في الوقت الذي كان يفترض أن تمنع حدوثها. لقد أبرزت تلك الأحداث بكل وضوح المشكلات التي كانت تعاني منها جبهة التحرير الوطني، وساهمت أكثر في انهيار الرابط الرمزي الذي تمثله الجبهة<sup>7</sup>. فاستفرد مكاتب الدولة وجبهة التحرير من المتظاهرين أبرز إلى أي مدى كانت قد سقطت مؤسسات كل من الدولة والجبهة معا. وقد حاول أحمد طالب الإبراهيمي تفسير دوافع أحداث أكتوبر بالتأكيد على أن الأزمة كانت متعددة الجوانب وهي حسب رأيه أزمة أخلاقية واجتماعية قبل أن تكون اقتصادية وكان بالإمكان لمس مظاهرها في الحياة اليومية، وخاصة منها :

7 - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 99، 167.

التعليم الجامعي والحكم الرشيد..... أ. محمد بوقشور

- انتشار مظاهر الترف والبدخ من طرف أقلية، وسط حرمان الأغلبية وتفشي البطالة، التهريب، تعاطي المخدرات وغياب الأمن.

- تفشي الرشوة والجهوية والمحسوبية على كل المستويات، مما أفقد الدولة هيبتها ومصداقيتها<sup>8</sup>.

لقد كان متوقعا أن ينتهي الأمر بجهة التحرير الوطني إلى هذه الأزمة. فأمام تزايد نفوذ الجهاز البيروقراطي الذي لا يتمتع بشعبية لكنه كان يسيطر على المال وخلق فرص الشغل، وأمام جيش دائم الحضور رغم أنه لم يكن ظاهرا، كانت الجبهة تحتل دائما موقعا ثانويا حتى ولو أن وجودها يبقى ضروريا، لأنه يشكل وسيلة لإضفاء الشرعية.

وبالرغم من أن الدولة حاولت خلال فترة الحزب الواحد أن تكون دائمة الحضور في كل مجالات الحياة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلا أن حضورها الدائم هذا لم يترجم دائما إلى قوة، بل على العكس من ذلك، فكما كشفت مرحلة الثمانينات وخاصة في نصفها الثاني، أنه أصبح واضحا بأن الدولة غالبا ما كانت غير فاعلة ولم تستطع أن تمنع مواطنيها من اللجوء إلى نشاطات اقتصادية وسياسية غير رسمية وغير مراقبة. وقد يعود سبب ذلك إلى كوف المؤسسات التي اعتمدت عليها الدولة أثبتت فسادها وتصدعها وعدم كفاءتها، وأن العديد من القوانين والرموز والمعتقدات التي تحتاج إليها لتأسيس عمل وأداء المؤسسات لم تترسخ ولم تكن ثابتة. ومع ذلك فإن جهاز الدولة المركزي استطاع أن يحتفظ بالسلطة الكافية لاتخاذ بعض القرارات الهامة. كما أن المبادئ الأساسية للنظام السياسي استطاعت أن تتواصل ولو في حالة بين الصراع والفوضى.

8 - أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية الأزمة والحل، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط4،

الجزائر، 1999، ص: 19.



التعليم الجامعي والحكم الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

## 2. التعددية الحزبية والانزلاق الأمني:

بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 حاولت السلطة الحاكمة في الجزائر أن تقوم بإصلاح لتدارك ما فات، ف جاء دستور 1989 ليحسد هذا المشروع. و لعل أبرز ما تضمنه هذا الدستور الجديد هو السماح بتكوين جمعيات ذات طابع سياسي. فظهرت أحزاب سياسية مجهرية كثيرة، أغلبها لم يكن يقوى على الاجتماع بأكثر من أعضائه المؤسسين في أحسن الأحوال، وذلك بسبب عدم تجذرها وسط الجماهير ولكونها استغلت حالة الارتباك والفوضى التي عمت الساحة السياسية لتعتني وتأخذ نصيبها من الربيع بواسطة المساعدات التي قدمتها الدولة، لإنشاء هذه الأحزاب، وخلال الاستحقاقات الانتخابية التي قبلت أن تقوم فيها بدور (الأرانب) في أغلب الأحيان.

أما الأحزاب السياسية المتجدرة في المجتمع نتيجة ارتباطها بحاجاته ومطالبه الأساسية، فلم يتجاوز عددها في الساحة عدد أصابع اليد الواحد. وقد استطاعت هذه الأحزاب أن تنافس وتهدد جبهة التحرير الوطني التي لم تصمد خلال أول امتحان جدي لها في أول انتخابات تعددية خاصة بالمجالس الشعبية الولائية والبلدية، أين تفوقت عليها (الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة) كما برز إلى جانبها حزب القوى الاشتراكية كخصم عنيد له كلمته - خاصة في منطقة القبائل الكبرى - وكاد أن يتكرس هذا التوجه من جديد أثناء الانتخابات التشريعية التعددية الملقاة سنة 1991 لولا أن جناح في السلطة مع قيادة المؤسسة العسكرية قرر الانقلاب على نتائجها الأولية. مما فجر الوضع في الجزائر بعد انزلاق الوضع الأمني ودخول البلاد في حمام من الدم، نتيجة صعود جماعات إسلامية متطرفة إلى الجبال وإعلانها الحرب على السلطة الحاكمة والمجتمع في آن واحد. مستفيدة في بداية الأمر من حالة الإحباط واليأس التي كان يتخبط فيها

التعليم الجامعي والحكم الرشيد..... أ. محمد بوقشور

الشباب البطل والفقراء لتطوير عملية المجاهدة، التي انتقلت من مجرد التهديد اللفظي والفيزيقي إلى القتل والتخريب<sup>9</sup>.

وقد وجدت المؤسسة العسكرية صعوبة كبيرة في التعامل مع الوضع، وكان عليها أن تتحمل مسؤولياتها للحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين والدفاع عن الجمهورية، التي أصبحت مهددة بفعل النشاطات الإجرامية التي باشرتها الجماعات الإرهابية بعدما أشاعت منطلق الاستحلال بين عناصرها. ولم يكن من السهل على المؤسسة العسكرية حسم المواجهة لصالحها في البداية، خاصة وأن العديد من العوامل لم تعمل لصالحها بل عملت في أغلب الأحيان وبشئى الطرق على دفع الأمور نحو مزيد من التعقيد والانفجار، ولولا أن الكثير من القوى الحية للمجتمع الجزائري أدركت حجم الخطر الداهم وهبت للالتفاف حول المؤسسة العسكرية وكل الأجهزة الأمنية الأخرى لدعمها ومساندتها. ولولا التضحيات الجسام لأفراد الجيش الوطني الشعبي وسائر أفراد الأجهزة الأمنية وشجاعتهم في محاربة الإرهاب، لأصبحت الجزائر اليوم في خير كان.

لقد استمرت المواجهة زهاء عقد من الزمن وعرفت المرحلة بالعيشية السوداء نظرا لما خلفته من ضحايا وأيتام وخراب وما أزهق من أرواح وما استنفذ من جهد ووقت ومال، كان يفترض أن يستغل لدفع عجلة التنمية التي تعطلت. أما التعددية السياسية فلم يبق منها سوى الاسم، وهكذا ضاعت فرصة ثمينة لتكريس الديمقراطية بعدما أجهضت التجربة نتيجة الارتجال والتسرع والحسابات الضيقة والصراع العثي بين مختلف الزمر السياسية التي راهنت بالوطن لحماية مصالحها. وزجت به في لعبة خطيرة، مرة باسم الوطنية ومرة باسم الأصالة وأخرى باسم الحداثة والعصرنة.

9 - اسماعيل قيرة وآخرون، التهميش والعنف الحضري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 الجزائر

التعليم الجامعي والحداثة : محمد الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

ورغم كل المجهودات التي ما فتئت مؤسسة الرئاسة في الجزائر تبذلها منذ مطلع هذا القرن لإعادة الأمن والسلم والتفرغ للتنمية لتدارك الفرص الضائعة، والتي لا يمكن تجاهل انعكاساتها الإيجابية ميدانيا. إلا أن المجتمع الجزائري ما زال يتسم بهشاشة بناه السياسية والسوسيوثقافية التي يمكن اعتمادها أساسا للديمقراطية والتنمية والحداثة. فالتعددية الحزبية والنقابية والبرلمان، ومجمل مؤسسات وهياكل المجتمع المدني والسياسي لا تعدو أن تشكل في واقعها: إما استمرارية مشوهة لهياكل وبنيات تقليدية متقادمة، أو اقتناء لنماذج غريبة مستوردة ومشوهة بدورها، أو محاولات تجريبية مفتقدة (في الغالب) لأي إطار مرجعي موجه. الأمر الذي جعلها أطرا شكلية بلا مضمون ومؤسسات بلا "وظيفة" أو ذات مضامين وأدوار محرفة أو منحرفة، مما يساهم في إنتاج وضع سياسي وثقافي اجتماعي غامض المعالم والتوجهات، تتناقض فيه الغايات والأهداف مع النتائج والوظائف. وبذلك تفقد هذه البنى والمؤسسات هويتها السوسيوحضارية، فلا هي من جهة، منسجمة مع خصوصيات واقعها المحلي، ولا هي من جهة متناغمة مع معايير ومفاهيم النسق الكوني.

### 3- السلطة الحاكمة في الجزائر: الخطاب والممارسة:

لقد عرفت الجزائر خلال مرحلة الاستقلال الأولى بروز نخبة سياسية كانت تتسم بتنوع انحدارها الاجتماعي وعمومية تكوينها، وكانت أيضا ذات برامج بسيطة من حيث المحتوى والمفاهيم فتوزعت إلى اهتمامين: بناء الدولة واقتسام مكتسبات الاستقلال. غير أن هذا الوضع لم يدم طويلا حيث وقع تحول عميق مع وصول جيل جديد من التكنوقراط الذين لا يباليون بطبيعة الإطار السياسي بقدر ما يهتمون بالتصرف في المؤسسات وتحقيق الإنجازات الاقتصادية. وتبلور هذا الاتجاه تحت مبادرة الرئيس الراحل هواري بومدين، وتدعم خاصة بعد الانقلاب الفاشل الذي قاده العقيد الطاهر الزبيري سنة

التعليم الجامعي والحكم الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

1968م. مما أتاح للرئيس بومدين أن يبعد الأنصار من الأوائل من "المجاهدين" وأن يقحم الفئة الجديدة من التكنوقراطيين<sup>10</sup>. وهكذا تداول على السلطة في هذه المرحلة جيل من نخب الاستقلال ثم جيل من الإداريين والتكنوقراط. واستمر الصراع بين الفئات والأجيال بعد ذلك، حيث عرف التاريخ الجزائري الحديث صراعات عميقة بين عدة زمر ومجموعات سياسية لاحتكار السلطة والشرعية، ورغم التعايش الظاهري بينها إلا أنها كانت تفتقد إلى الانسجام والتمازج الفعلي، بسبب تناقض مرجعياتها وخلفياتها، واختلاف ولاءاتها وأهدافها. ولكن في كل مرة يريد طرف سياسي أن يؤسس لنفسه شرعية ما، إلا ويجد نفسه ملزما بالحديث عن المصلحة العامة وبلهجة لا تبتعد عن الخطاب الرسمي. فجبهة التحرير كانت تتسع لكل هذه المتناقضات وكان الجميع يختفي تحت مظلتها ولم يكن بإمكان أي تحرك سياسي أن يأخذ شكل المشروع المستقل أو يستعمل المنظمات الجماهيرية ومناضليها لخدمة هذا المشروع، لأن حضور جبهة التحرير والحضور داخلها، شرطا أساسيا لضمان وجود وديمومة هذه المنظمات. حيث أكد بعض الملاحظين أن الإستراتيجية الجزائرية الخاصة بالمنظمات الشعبية ترفض مبدأ الدفاع المهني المنفصل (غير المؤطر)، كما ترفض التأسيس المستقل، بل تشترط التأسيس عبر الحزب للمطالب الاجتماعية التي تدافع عنها هذه المنظمات<sup>11</sup>. لذلك فنمط المشاركة السياسية في الجزائر أخذ شكل التعبئة السياسية مع منع كل محاولة للتأسيس المستقل، سواء في شكل أحزاب سياسية أو منظمات نقابية وجماهيرية. وبالرغم من أن الضغوطات لم تتوقف في هذا الاتجاه وخاصة على النقابة إلا أن ذلك لم يحل دون قيام نضالات عمالية، ترعّمها الاتجاه

10- محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 52.

11- نفس المرجع السابق، ص 101.

التقدمي ممثلا في مناضلي حزب الطليعة الاشتراكية، الذين دخلوا في صراع وصل أحيانا إلى حدود العنف مع خصومهم من الاتجاه المحافظ الموالي للحزب.

كما اتسمت تجربة الحزب الواحد في الجزائر باتساع نطاق تدخل الدولة في إدارة شؤون المجتمع الاقتصادية والاجتماعية اتساعا كبيرا في غياب أطر وقوات ديمقراطية للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها، فكانت النتيجة تضخما بيروقراطيا رهيبا وفسادا إداريا أضاع الكثير من مكاسب التنمية وألحق أضرارا بالغة بالعلاقات الاجتماعية ومشاعر الانتماء والاستعداد للمشاركة في العمل العام لدى غالبية المواطنين.

لقد أدى مشروع الدولة للتصنيع والتحديث السريع، وإرادة بناء مجتمع جديد بحسب سياسة معينة إلى بروز تكنوقراطيين جدد في البلاد انصب اهتمامهم على إشباع حاجاتهم الخاصة وكان ذلك على حساب المشروع الوطني. فسلطة الدولة لم تكن عاملا جماعيا وموحدا متجها نحو التغيير المنشود عكس الانطباع الذي ما فتئت السلطة الرسمية تحاول إعطاؤه. حيث كان النظام السياسي يبدو وكأنه مجال تحرك قوى متعددة، ومسرح للصراعات بين مجموعات وأفراد تحركها مصالح متباينة، وكل منها يحاول توجيه الدولة باتجاه تلك المصالح.

وبسقوط ما كان يسمى الاتحاد السوفياتي ومعه دول شرق أوروبا مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي تأكد أن التنمية وإن بدأت واستمرت لبعض الوقت في غياب الديمقراطية، فإنها غير قادرة على الاستمرار والتواصل إذا استمرت الديمقراطية في الغياب. وبالنسبة للجزائر فضرورة التراجع عن الأسلوب السابق في إدارة شؤون البلاد وخاصة الاقتصادية منها بدأت تتأكد ابتداء من أحداث أكتوبر 1988م. لكن الإقدام على هذه الخطوة كان يبدو باهض التكاليف على الجبهة الاجتماعية، لأن ذلك كان يعني ببساطة

التعليم الجامعي والحكم الرشيد..... أ. محمد بوقشور

التخلي عن منطق العقد الاجتماعي الذي التزمت به الدولة منذ فجر الاستقلال، حيث كانت دائما المعيل والناهض بكل الأعباء. فكان عليها وهي تقدم على هذه الخطوة (فتح المجال للتعددية السياسية وتحرير الاقتصاد) أن تواجه معضلة تحمل معها الكثير من المخاطر. فلكي تصل الدولة إلى مرحلة يصبح فيها بالإمكان أن تنسحب من السوق، كان عليها أن تتشدد أكثر في فرض السلطة ولكن يهدف التخلي عنها في النهاية. الأمر الذي كان يصعب تحقيقه. فلا المجتمع كان مهياً لدفع ضريبة هذا التحول، ولا الدولة كانت تملك الوسيلة التي تكفل لها هذا الانتقال وتجسيد توجهها الجديد. وما الفوضى السياسية والانزلاق الأمني الذي أدخل البلاد في دوامة العنف والإرهاب التي استمر طيلة العشرية الأخيرة من القرن الماضي، ولا تزال الجزائر تدفع ضريبة مخلفاتها وآثارها المضمرة حتى اليوم، إلا دليل قاطع على أن القرارات التي اتخذت بشأن التحول المذكور لم تكن صائبة، لأن شروطه لم تنضج بالشكل الكافي. هذا من جهة، ولأن خلفيات وأبعاد تلك القرارات لم تكن في مصلحة الأغلبية من المواطنين، وهم الفقراء ودوي الدخول المنخفضة من جهة أخرى. هذه الأغلبية التي كانت دائما محرومة من التعبير عن مطالبها، ومبعدة بصورة أو بأخرى عن مراكز اتخاذ القرارات، بل وحتى عن مراكز التأثير في اتخاذ القرارات<sup>12</sup>.

والملاحظ أن مؤسسة الرئاسة ومنذ مطلع هذا القرن ما فتئت تبذل الجهود للخروج بالمجتمع نهائيا من دوامة العنف والإرهاب والانطلاق في مشاريع تنمية واعدة إلا أنها تبدو وكأنها تسبح ضد التيار نظرا لتفشي الفساد والرشوة واستمرار الممارسات القديمة، كالتضييق على الحريات الجماعية والفردية وطميش الكفاءات وبالتالي العمل على إطالة عمر الأزمة والمعاناة.

12- إبراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 34.

## ثانية التعليم الجامعي ودوره في ترشيد الحكم بالجزائر:

عرف التعليم الجامعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم تطورا وحقق إنجازات معتبرة من حيث الهياكل القاعدية وعدد المدرسين والمتدربين وذلك نتيجة تضحيات حسام ومجهودات معتبرة قدمتها الدولة. ومع ذلك فهناك شبه إجماع على أنه يعاني من عدة مشكلات ونقائص ومن هنا جاءت الدعوة الملحة لإصلاحه، لكن المتتبع لعمليات الإصلاح الجارية في الميدان في الآونة الأخيرة، يمكنه أن يلاحظ دون عناء أنها لا تختلف عن العمليات التي سبقتها وخاصة من حيث طغيان البعد السياسي والإيديولوجي على الجانب العلمي والموضوعي مع تهميش واضح للأساتذة المختصين والمربين الباحثين ولذلك فإن الإرادة السياسية لإصلاح التعليم الجامعي كثيرا ما كانت غائبة إلا بالكيفية التي تمكن السلطة الحاكمة من الاستمرار و ضمان مصالحها.

لكن السؤال هو عن قدرة الجامعيين على الإفلات من القبضة الحديدية لهذه السلطة؟ ومن ثم الأخذ بزمام المبادرة ليس لتغيير أوضاع الجامعة والجامعيين فحسب ولكن أيضا للعب دور طلائعي في ترشيد الحكم بالجزائر ولعل الوقوف عند واقع التعليم الجامعي من شأنه أن يبين إن كانت هذه القدرة متوفرة أم لا ؟

### 1- واقع التعليم الجامعي في الجزائر:

يمكن لكل متأمل في واقع التعليم الجامعي بالجزائر أن يلاحظ التوسع السريع الذي شهده، سواء كان ذلك على مستوى الهياكل والمنشآت، أو على مستوى الارتفاع المطرد في أعداد المنتسبين إليه. ولكن وكما هو الشأن بالنسبة لسائر البلدان النامية، فهذا التوسع السريع كما تدل الكثير من شواهد الواقع قد أضر كثيرا بالتنوع، والمشكلة لم تعد في نقص مؤسسات التعليم الجامعي بل في كثرة وجودها، لأنها في الغالب متدنية المستوى والكفاءة. ولعله من العبث التشكيك في هذه الحقيقة لأنها أصبحت متجلية ولا يمكن إخفاءها بل أن

التعليم الجامعي والمحكمة الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

المطلوب هو البحث عن إجابة علمية على السؤال التالي: إلى أي مدى وصل التدهور في نوعية التعليم بالجزائر؟ وهل كان من الضروري أن تتدهور النوعية إلى هذا الحد، مع التوسع الكمي الذي تم؟ وفي غياب البحوث المتخصصة التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة نكتفي بالوقوف عند بعض الشواهد من الواقع دون زعم بأننا نحاول الإجابة على هذا السؤال، ومنها:

- نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس: يمكن ملاحظة الفجوة الضخمة التي تفصلنا عن بلدان العالم المتقدم فيما يخص حجم التأطير مقارنة مع عدد الطلبة، وهو انعكاس مباشر للتوسع السريع في التعليم الجامعي دون توفير الامكانيات اللازمة لضمان نوعية أحسن.

- أفضلية وأسبقية السياسي والإداري على العلمي والبيداغوجي: فطغيان العامل السياسي على التعاطي مع الشأن الجامعي وقضاياه الأساسية كانت له آثارا سلبية على مردود التعليم الجامعي ورهن كل إمكانية للمساهمة في تنمية المجتمع.

- الإعتمادات المالية: رغم الزيادات المطردة في حجم الإنفاق على التعليم الجامعي إلا أن ما يمكن ملاحظته بجلاء هو عدم ترشيد هذا الإنفاق خاصة في مجال الخدمات الجامعية التي أكدت بشأها الوصاية أكثر من مرة أنها تعرف تجاوزات واختلاسات<sup>13</sup> فيما يبقى السؤال مطروحا حول استمرار الوضع على حالة في هذا الجهاز الحساس. وفي ظل تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية فإن ما تنفقه الدولة اليوم على الطالب -رغم الزيادات المذكورة- هو أقل مما كانت تنفقه عليه قبل 15 سنة خلت وإذا كانت الدولة تنفق على الطالب ما يقارب 300 دينار جزائري في اليوم الواحد في مقابل نقل والإطعام فإنما ما يصله بالفعل هو في أحسن الأحوال لا يتجاوز الخمس من المبلغ المذكور .

13- وزير التعليم العالي والبحث العلمي، جريدة الخبر، العدد: 4663، الجزائر، 08 مارس 2006، ص 5.



التعليم الجامعي والحكم الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

- البحث العلمي: ما تزال الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر جد ضعيفة كما هو الشأن بالنسبة لكل الدول العربية، التي لا تتجاوز فيها مجتمعة نسبة الإنفاق على القطاع (0.2%) من الناتج الإجمالي وهو رقم متواضع وأقل بكثير من المعدل العالمي المقدر بـ (1.4%) ورغم السياسة التي اعتمدها الدولة في المدة الأخيرة، والتي كانت تهدف من ورائها إلى تدعيم هذا القطاع، وذلك بإنشاء وزارة منتدية للبحث العلمي وتمكين الباحثين من الانتظام والانخراط في محابر ومشاريع ومراكز للبحث، وتخصيص 1 بالمائة من الدخل الوطني للبحث العلمي إلا أن طريقة تسيير هذه الأخيرة تبقى بعيدة عن الفعالية المطلوبة، مما يؤثر سلبا على نتائج البحث العلمي في أغلب الأحيان.

- مستوى التكوين: لعل السمتين الغالبتين لدى خريجي التعليم الجامعي هي تدني التحصيل المعروض وضعف القدرات التحليلية والابتكارية إلى جانب اثرء التدهور فيهما. حيث يشكوا التعليم الجامعي من استمرار اعتماده على نتائج العملية التعليمية المشوهة التي جرى عليها التعليم ما قبل الجامعي، من خلال تأكيد أساليب التلقين وهيمنة المقرر، مما ينأى بالتعليم عن اكتساب منهجيات التفكير والبحث العلمي، الشيء الذي كرس أنماط التفكير الاتباعية في الوسط الجامعي، ولا أمل في الخروج من هذه الوضعية طالما أن الوصاية تلجأ إلى خريجي التعليم الجامعي من حاملي شهادات الليسانس والمهندسين لتعويض النقص الفادح في هيئة التدريس هكذا يعتمد على طلبة لتدريس طلبة آخرين وطالما أن الأستاذ الجامعي يعمل في ظروف سيئة ويعيش أوضاعا اجتماعية أسوأ. ويكفي هنا أن نشير إلى أن دخله هو الأدنى مقارنة بكل زملائه في بلدان المغرب العربي الأخرى بما فيها موريطانيا .

العلاقة مع المحيط: تجد الجامعة الجزائرية صعوبة واضحة في التفتح على محيطها وتتقاسم مسؤولية هذا الوضع مع المجتمع يرمته. فلا هي تسعى بجدية

التعليم الجامعي والحكم الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

للتفتح والتواصل وتأسيس علاقات فاعلة مع سائر الأنظمة الاجتماعية السياسية والاقتصادية والثقافية ولا المجتمع يدرك أهمية الدور الذي يمكن للجامعة أن تلعبه في تحقيق التنمية الشاملة التي يطمح إليها وبالتالي العمل على الاستفادة من هذا الدور.

- الإصلاحات: إن سياسة الإصلاحات المعتمدة في قطاع التعليم الجامعي كانت دائما تعكس أسبقية السياسي والإداري على العلمي والبيداغوجي ولعل أحسن مثال على ذلك آخر محاولة للإصلاح و المتمثلة في نظام (LMD)، الذي لم تستشر فيه الفئات المعنية كالطلبة والأساتذة. بل جاء بقرارات فوية وكانت الكلمة الأولى والأخيرة فيه للوصاية، مع تهميش واضح للشركاء الآخرين، رغم أنهم أصحاب الشأن فيه ولا يمكن له أن يبلغ أهدافه ما لم يعمل هؤلاء على إنجاحه.

وعليه وبالنظر لكل ما سبق فالحاجة أصبحت ملحة للشروع العاجل في عملية جادة لإصلاح جذري للتعليم الجامعي لأنه لا يعني بمتطلبات النهوض بالمعرفة العلمية وتسخيرها لأغراض التنمية.

ولإعطاء عملية الإصلاح حظها في النجاح لا بد أن تشتمل على العناصر التالية:

- تحرير مؤسسات التعليم العالي من هيمنة الحكومة وإعطاء الأولوية في تسييرها للعلمي والبيداغوجي، ودمقرطة الجامعة.

- تحسين نوعية مؤسسات التعليم العالي والكف عن سياسة مطاردة الكم على حساب الكيف.

- إقامة نسق متنوع ومرن للتعليم الجامعي والتخلي عن القوالب المغلقة والجامدة.

- الاستفادة من القدرات والكفاءات الوطنية المتوفرة في ميدان البحث العلمي وبتوفير الظروف الملائمة والتحفيزات اللازمة حتى تحقق كامل عطائها.
- تعزيز التعاون مع البلدان الأكثر تقدما للاستفادة من تجاربها وخبراتها.
- تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للأستاذ الجامعي.

## 2- الأستاذ الجامعي والسلطة الحاكمة في الجزائر:

لعل حديث الأستاذ الجامعي في الجزائر اليوم عن دوره ورسالته في المجتمع حديث فيه خلط بين الدور الذي يزعمه لنفسه والرسالة التي يدعي القيام بها، وبين وضعيته الحقيقية في الواقع الفعلي. وحصيلة هذا الخلط هي وعي زائف لديه، نتيجة للتناقض الحاصل بين ما يدعي، ومكانته الحقيقية التي هي دون طموحاته، والصورة التي يرى فيها نفسه.

صحيح أن مشكلة الأستاذ والمثقف عموما " قديمة " - مع اختلاف في المضامين بحسب العصور - حيث لازمه دائما شعور بأن هناك خللا ما في التقييم كلما وضع في ميزان نظام القيم المجتمعية: فالقيمة التي يعطيها هو لنفسه ولمهنته هي عادة أكبر من القيمة التي يعطيها له المجتمع. لذلك كثيرا ما كان موزعا بين موقعين على طرفي نقيض: الوصول إلى أن يكون مقربا من الحاكم فيغتم ما يدره عليه من رزق أو رعاية وجاه (وهو هنا يقبل وضعية السخرة وأن يكون عرضه لتروات الحاكم)، أو أن يزهد في كل هذا، فيركن إلى العزلة. وهو بذلك كما يعبر ابن المقفع "إما أن يكون مع الملوك مكرما، وإما مع النساك متبتلا". وكل من الوضعين حد أقصى، غالبا ما يبقى الأستاذ أو العالم موزعا بينهما، انجذابه إلى التقرب من أهل السلطة واعتزالهم.<sup>14</sup>

14- علي أومليل: السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1998،

لكن الأستاذ الجامعي اليوم يملك سلطة العلم وبإمكانه استخدامها لإحداث التغيير المطلوب، وانتزاع المكانة التي يستحقها. فكثير ما يكون للأستاذ وهو يعبر عن آرائه أمام الطلبة شأنه شأن قائد الحزب السياسي وهو يتحدث في القضية نفسها مع المناضلين، أفضل الحظوظ في العمل على تغليب تفسيره للقضية المطروحة. مع العلم أن السلطة العلمية التي يمتلكها أقوى من سلطة القائد السياسي لأنها تستخدم الحجة والمنهج العلمي لإقناع المتلقي الذي يكون وضعه في تبعية، حيث أن خضوعه يرتبط بالضعف النسبي لمعارفه التقنية<sup>15</sup>، فالأستاذ الجامعي الذي يدافع عن فكرة له في ندوة أمام أقرانه، ستكون لديه صعوبات أكثر في تغليب وجهة نظره مما لو كان أمام طلابه. وهكذا يمكن ملاحظة أثر السلطة التي يمتلكها الأستاذ على طلبته ومستمعيه بصفة عامة وإمكانية خضوعهم الفكري والسياسي والنفسي له. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يدرك الأستاذ الجامعي في الجزائر قيمة السلطة التي يمتلكها؟ وهل يعمل على توظيفها لتغيير أوضاعه وبلوغ المكانة التي يطمح إليها؟ ولعل الجواب على هذا السؤال يبدو غير ممكن في هذا المقام لأنه يتطلب رصد الكثير من شواهد الواقع. لذلك سوف نقف عند بعض الشواهد التي تبدو أكثر جلاء من غيرها: ومنها: أن الملاحظ يمكنه أن يميز بين أربع فئات من الأساتذة الجامعيين وهي:

- الفئة الأولى: وهي مجموعة قريبة من السلطة الحاكمة أو تعمل على التقرب منها. وهي فئة سلبية بالمنطق الأكاديمي، لأنها تعتمد تبني خطاب السلطة وتروج عن قصد لمفاهيمها وأطروحاتها وذلك طمعا في الظفر برضاها وتحصيل بعض المكاسب. ويغلب في أوساط هذه الفئة تبني مقولات الحياة السياسية في

15 - فيلب براو: (ترجمة محمد عرب ساسيلا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،

التعليم الجامعي والحكم الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

تحليلاتها بقوة. وكثيرا ما تنجم عن هذا التقارب مساوئ جمّة، لأنه يساهم في تزييف الوقائع وتبرير الفعل السياسي في جميع الأحوال.

- الفئة الثانية: وهي أسيرة الماضي، تتحرك في دائرة مغلقة، ترفض النظر إلى الأمام ولا تستطيع التحرر من هيمنة "التراث". وهي بذلك تنتج التخلف وتعيد إنتاج التخلف، وتعادي كل جديد أو مستحدث.

- الفئة الثالثة: وهي فئة منبهرة بالغرب (تمجد الآخر وتحتقر الذات) وتعاني من الاستلاب الثقافي ولا ترى أي مخرج من حالة التخلف التي يعيشها المجتمع إلا بتبني النموذج الغربي.

- الفئة الرابعة: وهي أقلية لا تكاد تعرف، تبدو وكأنها تسبح ضد التيار ومع ذلك تعمل جاهدة على التأسيس لفكر نقدي حر، يتوخى الموضوعية ويعتمد المنهج العلمي لتحصيل المعرفة.

وإذا كانت ظاهرة ولاء المفكر للسلطة قديمة وليست وليدة عصرنا هذا، فإن التحرر من التبعية للآخر كما يؤكد ذلك "محمد عابد الجابر" لا يمكن أن تتم إلا من خلال العمل على التحرر من التبعية للماضي، ماضينا نحن. وبعبارة أخرى إن التحرر من الانبهار بل الاستلاب لثقافة الغرب لا يمكن إن يتم إلا عبر - ومع - التحرر من هيمنة "التراث". والتحرر من التراث لا يعني الهروب منه ولا الإلقاء به في سلة المهملات، مثلما أن التحرر من ثقافة الغرب لا يعني الانغلاق دونها، إن التحرر من الغرب - ونحن هنا نتحدث في دائرة الثقافة والفكر - معناه التعامل معه نقديا، أي الدخول مع ثقافته التي تزداد عالمية، في حوار نقدي<sup>16</sup>.

16- محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 4، بيروت،

التعليم الجامعي والحكم الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

وعليه فانه من الضروري لنا سواء من أجل حل مشاكل ماضينا في وعينا أو من اجل بناء مستقبلنا العمل على نشر الثقافة العلمية والفلسفية وتكريس أساليب البحث العلمي ومناهجه، انه الشرط الضروري لتدشين عصر تدوين جديد يؤسس للمستقبل بما يستجيب لمتطلباته وفيه بحاجة.

### 3- الجامعة الجزائرية والحكم الرشيد:

يعتبر الحكم الرشيد هدف تسعى إليها كل المجتمعات من أجل تغيير واقعها وتجاوز حالة التخلف التي تتخبط فيها أو للرفع من مستوى أداء وكفاءة مؤسساتها السياسية لضمان أكبر قدر من الفعالية والمشاركة الشعبية. والملاحظ أن هناك تفاوت بين هذه المجتمعات في اعتماد المعايير الكفيلة بلوغ هذا الهدف. وبالنسبة للجزائر تبقى محاولات تأسيس حكما رشيدا بالمقاييس المتعارف عليها والمنصوح باعتمادها جد محتشمة وذلك لعدة أسباب منها:

**أ- كفاءة المؤسسات:** تتوقف كفاءة المؤسسات على فعالية مستخدميها وصناع القرار فيها من ناحية الولاءات والمرجعيات والخلفيات والطموحات والأهداف المسطرة وكذا الوسائل المعتمدة لبلوغها. وفي حالة الجزائر يمكن ملاحظة تفشي ظاهرة الاعتماد على الولاء والمحسوبية والزبونية والعشائرية في إسناد مناصب المسؤولية وحتى في ظل التعددية (الشكلية) لم تسلم قوائم المترشحين لمختلف الاستحقاقات الانتخابية من هذه الممارسات التي كثيرا ما تسقط من حساباتها عنصري الكفاءة والالتزام بدليل أن هذه المؤسسات كثيرا ما تحولت إلى مطية لتحقيق منافع شخصية على حساب الصالح العام وفي تنكر مفضوح للوعود والتعهدات التي على أساسها تم انتخابهم.

### ب- طبيعة صنع القرار:

تتميز آلية صنع القرار في الغالب (المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية خاصة) بكونها رهينة دوائر ضيقة ومستترة تأخذ في المقام الأول مصالحها

التعليم الجامعي والحكم الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

ومصالح من يوظفها ويرعاها، قراراتها لا تكون محصلة لنقاش واسع مفتوح على البدائل والخيارات الأخرى. كما أنها تعتمد على مراكز ومكاتب الدراسات الأجنبية لطلب الاستشارة والمعونة التقنية وتغلق الأبواب أمام الكفاءات الوطنية.

### ج- السياسات المنتهجة:

كثيرا ما تفتقر السياسات المنتهجة إلى الرؤيا العلمية المتكاملة بسبب تمهيش الكفاءات مثلما أشير إليها سابقا والاعتماد على دوائر ضيقة محدودة الرؤى، ولاؤها لمصالحها ولا تؤمن بفحوى السياسات التي تزعم السلطة باعتمادها السعي لخدمة الصالح العام. لذلك تبقى هذه السياسات قاصرة على بلوغ الأهداف والمرامي المعلن عنها من طرف السلطة .

### د- غياب سلطة مضادة:

وينسحب الأمر على الجانبين: السياسي نظرا لغياب المعارضة الفعلية القادرة على بلورة خطاب سياسي بديل يقترح الحلول لمشكلات الواقع الاجتماعي المعاش ويقدم خيارات أخرى لما تقترحه السلطة الحاكمة والعلمي نظرا لعدم وجود مؤسسات وهيئات علمية مستقلة تقوم بالبحث في مجالات الواقع الاجتماعي على اختلاف أنواعها لتشريجه بكل موضوعية، حتى يتسنى مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها مع ما تقدمه المؤسسات الرسمية من معلومات وبيانات وإحصاءات حول هذا الواقع. وحتى الهيئة الوحيدة التي عرفت بجديتها وموضوعية تقاريرها وهي المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي أصبحت تقلق السلطة مما دفع بها للضغط على رئيسه ودفعه للاستقالة فاسحا لها المجال لاختيار من تريد ليخلفه.

### هـ- المشاركة الشعبية:

في ظل غياب ديمقراطية حقيقية (أحزاب سياسية ضعيفة أو تابعة، صحافة مقيدة حيناً وموجهة أحيانا أخرى، جمعيات غير مستقلة وغير فاعلة...) يتعذر على المواطن ممارسة حقه في المساءلة والرقابة ومحاسبة ممثليه في المجالس المنتخبة.

التعليم الجامعي والحكم الرشيد..... أ. محمد بوقشور

وينطبق هذا الأمر على الجامعيين سواء كمواطنين أو بصفتهم موظفين في المؤسسة الجامعية، أين تطغى الاعتبارات غير الموضوعية كالولاء والعشائرية في إسناد مناصب المسؤولية في حين توصل الأبواب أمام الكفاءات والرؤى المخالفة.

ويصعب الحديث عن دور معين للجامعيين في ترشيد الحكم بالجزائر. في ظل هذا الوضع الذي أريد فيه لهم أن يكونوا على هامش الحياة السياسية في الجزائر من حيث كونهم قادرين على إنتاج الأفكار الأصيلة والنيرة التي من شأنها أن تؤطر النقاش حول قضايا المجتمع وتطلعاته وتعمل على رشدته، وليس بمعنى تسييسهم أو إقحامهم في صراعات سياسية لخدمة أغراض مشبوهة.

في ظل هذا الوضع الذي دفع بالكثير من الكفاءات الجامعية إلى الهجرة خارج الوطن. وساهم في تأزيم وضعية من اضطروا للبقاء نظرا للتدهور المستمر في ظروفهم المهنية والاجتماعية والعمل الدائم على تحييدهم والزج بهم في دوامة مطاردة لقمة العيش عوض التركيز على مهمتهم الأساسية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي. ويكفي القيام بمقارنة بسيطة بين الدخل الشهري للأستاذ الجامعي في الجزائر مع الدخل الشهري لنظيره في البلدان المجاورة ليتضح حجم المعانات ودرجة الإجحاف الممارسة في حقه.

. وليس معنى هذا أن الجامعيين لا يتحملوا مسؤولية الوضع التي آلت إليه الجامعة ومن ثم وضعهم على اعتبار أن لهم نصيب من المسؤولية في تدني مستوى الدارسين، وضعف الإنتاج العلمي. بموقفهم السلبي من الأوضاع القائمة وعدم الاكتراث لما يحدث داخل أسوار الجامعة وكأن الأمر لا يعينهم. بل أصبح الكثير منهم يجاري ما يحدث في المجتمع وتناسى دوره في توجيه المجتمع والإسهام في إيجاد الحلول لمشكلاته.

وحتى الإنتاج والنشر العلمي أفرغ من محتواه وأصبح محكوما باعتبارات غير علمية، حيث أن الغالبية العظمى من المقالات العلمية المنشورة كتبت ونشرت،



التعليم الجامعي والحكم الرشيد ..... أ. محمد بوقشور

بهدف الترقية وأن ما يرجع إليه منها لا يتجاوز نسبة ضئيلة جدا مما ينشر، أنها تفقد قيمتها خلال فترات زمنية تتقلص وبسرعة مع مرور الوقت كما أن النمو المتسارع في عدد الدوريات العلمية وثافت الناشرين والأكاديميين على النشر أدى إلى الخط من قيمة النشر العلمي كمييار للكفاءة<sup>17</sup>.

ونفس الشيء يمكن أن يقال على ظاهرة تنظيم ملتقيات علمية على المقاس، سواء في اختيار عناوينها التي كثيرا ما يراعى فيها إرضاء السلطة رغبة أو رهبة أو في انتقاء المشاركين والمدعويين إليها والذي كثيرا ما تحكمه اعتبارات مصلحة وأيديولوجية مما يجعل حظوظها في تحقيق الأهداف العلمية المتوخاة ضئيلة جدا وتتحول إلى ولاءم لتبديد المال العام والمحابة، كما أن المخابر العلمية ورغم أنها أنشأت حديثا ومن السابق لأوانه تقييمها وأنها تعتبر بذرة أمل يمكن للأستاذ الباحث أن يعيد لنفسه الاعتبار من خلالها إلا أن بعض المؤشرات الأولية تنبأ ببداية انحراف البعض منها على الوظيفة التي أنيطت بها، حيث يلاحظ أن الانتساب إليها ليس في متناول الجميع وتبقى الاستفادة من بعض امتيازاتها حكرا على البعض دون الآخر، كما أن مردودها مازال متواضعا وبعيدا عن الانشغالات الفعلية للمجتمع إضافة إلى أن طريقة تسييرها تبقى في حاجة إلى تفعيل وتحريرها من طغيان البيروقراطي والإداري.

وعليه فالحاجة إلى العمل على تأسيس علاقة جديدة بين الجامعة الجزائرية والنظام السياسي قائمة على الثقة المتبادلة، تبدو أكثر من حيوية خاصة في وقتنا الراهن الذي يشهد نمو مطرد لسلطة العلم ودوره المتنامي في حسم الصراعات وإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية المختلفة، ولا سبيل لبلوغ حكما رشيدا بمعزل عن دور فاعل ومؤطر للجامعة والجامعيين.

17 - أسامة أمين الخولي، التعليم العالي: البحث عما وراء النموذج، مركز الدراسات الوحدة العربية -

بيروت - 2002 ص 69.

**خاتمة:**

لقد بات واضحا أنه من الضروري العمل وبسرعة على الانتقال من النموذج الحالي للتعليم الجامعي في الجزائر الذي تراكمت مشاكله، إلى نموذج جديد أصلح منه، من شأنه أن يساهم في تفعيل دور الجامعة وتمكينها من قيادة مسيرة المجتمع، نحو التغيير والتنمية المنشودة .

وقد يكون هذا الانتقال مؤلما سواء للمؤسسة التعليمية الجامعي أو للمجتمع ككل إذ يمكن له أن يطيح بقيادات لها تاريخها وعطاؤها على امتداد عدة سنوات وذلك عندما يصعب عليها أن ترى النموذج الذي عملت في ظله واستفادت من آلياته يتداعى.

ولعله من الأهمية الإشارة إلى أن البحث عن نموذج بديل للتعليم العالي هو انشغال كل المجتمعات، ومن الحكمة أن نتوقع أن أنماطا كثيرة مما تعودنا عليه داخل القطاع سوف تختفي أو تتعدل تعديلات جوهرية وبأسرع مما يتوقع الكثيرون ومن الحكمة أيضا ونحن نبحث عن نموذج جديد أن ننحو منحنا استقلاليا يرتبط ارتباطا وثيقا بحاضرنا ومستقبلنا واحتياجاتنا، بقدر ما يأخذ في الاعتبار ما يجري وما سوف يجري فيه في المستقبل القريب من تحولات.

وبالنظر لكل محاولات الاحتواء والتوظيف للجامعة والجامعيين من طرف النظام السياسي في الجزائر - وهي ظاهرة ليست جديدة وليست حكرا عليه - فإن الجامعة تبقى الراعي القائم على حماية التراث الثقافي للمجتمع، وعليها دور لا بد أن تلعبه في تكريس مهمتها الطلائعية في قيادته، وفرض سلطتها العلمية لدرء كل محاولات الإنحراف والمساس بهذا الدور.

ولن يتأتى لها ذلك إلا بضمان حرية الفكر الأكاديمي ودمقرطتها وارتباطها الوثيق والدائم باهتمامات المجتمع وتطلعاته والنفاذ إلى أعماقه.

ومن هنا تبرز أهمية دور الجامعة والجامعيين في ترشيد الحكم بكل مقوماته ومفاصله، بل أنها يجب أن تكون في قلب وصدارة السعي إلى التمكين لهذه الرشدنة وأن كل محاولة لعزلها أو تغييبها مآلها فشل هذا المسعى.

## المراجع:

1. حسن كريم - مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد: 309 نوفمبر 2004 .
2. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.
3. أحمد طالب الإبراهيمي، المفصلة الجزائرية - الأزمة والحل - شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الجزائر 2004 .
4. إسماعيل وآخرون، التهميش والعنف الحضري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الجزائر 2004 .
5. ابراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق القاهرة، 2000.
6. وزير التعليم العالي والبحث العلمي، جريدة الخبر، العدد 4663 الجزائر 2006.
7. علي أومليل: السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت 1998.
8. فيليب براو: (ترجمة محمد عرب ساسيلا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998 .
9. محمد عابد الجابري ، إشكاليات الفكر العربي المعاصر ، مركز الدراسات الوحدة العربية الطبعة الرابعة ،/ بيروت ، 2000.
10. أسامة أمين الخولي، التعليم العالي: البحث كما وراء النموذج ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002.